قضايا سياسية

**اسم المقال:** مراجعة كتاب: (السلام والمجتمع الديمقراطي) للمؤلف: امارتيا سن
**اسم الكاتب:** م.د. فاطمة عطا جبار
**رابط ثابت:** https://political-encyclopedia.org/index.php/library/7579
**تاريخ الاسترداد:** 2026/11/02 17:05 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة قضايا سياسية الصادرة عن كلية العلوم السياسية في جامعة النهرين ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

## عرض كتاب




**السلام والمجتمع الديمقراطي**

**peace and democratic society**

**امارتيا سِن، السلام والمجتمع الديمقراطي، ترجمة: روز شوملي مصلح، مراجعة: غيث الضيقة، سلسلة ترجمان،(الدوحة- قطر، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،2016).**

**مراجعة : م.د. فاطمة عطا جبار***

وضع امارتيا سِن** مجموعة من الافكار السياسية عن "العنف والمجتمع المدني" في كتاب السلام والمجتمع الديمقراطي، المبوب على قسمين: ورد القسم الاول من الكتاب بعنوان "العنف والمجتمع" بناءً على محاضر القاها سِن في الكلية الجامعية في لندن عام 2009م وكتابه "الهوية والعنف: وهم المصير"

* وزارة التعليم العالي والبحث العلمي/دائرة البحث والتطوير Fatma.ata1101b@copolicy.uobaghdad.edu.iq

** **امارتيا سِن:** ولد في الهند ، درس في كلية بريزيدنسي في كالكوتا، ثم في كلية ترينيتي في كامبردج، استاذ في الاقتصاد والفلسفة في جامعة لامونت وفي جامعة هارفرد، عمل رئيساً لجمعية الاقتصاد القياسي، وجمعية الاقتصاد الهندية ، والجمعية الاقتصادية الاميركية، والجمعية الاقتصادية الدولية. حصل على مجموعة من الجوائز الدولية ومنها جائزة نوبل في الاقتصاد. له مجموعة قيمة من المؤلفات والمقالات، وعلى الرغم من أن تعييناته الأكاديمية الأولية كانت في الغالب في الاقتصاد ، إلا أن سِن هو أيضًا منظّر اجتماعي وفيلسوف مهم ومؤثر. يعتبر عمله في نظرية الاختيار الاجتماعي أساسيًا ، كما أن كتاباته عن الفقر والمجاعة والتنمية ، بالإضافة إلى مساهماته في الفلسفة الأخلاقية والسياسية ، مهمة ومؤثرة. إن آراء سِن حول طبيعة وأسبقية الحرية تجعله أيضًا مفكرًا ليبراليًا معاصرًا اساسياً.ينظر المصدر السابق، ص173. وكذلك ينظر الموقع الالكتروني باللغة الانكليزية:

https://www.cambridge.org/ تاريخ الدخول 2023/8/21

الصادر عام 2006م. اما القسم الثاني من الكتاب فقد تطرق الى المسارات المدنية للسلام استناداً الى تقرير هيئة الكومنولث*** في شأن الاحترام والتفاهم والذي ترأسها سِن.

ان الفكرة الاساسية لكتاب السلام والمجتمع الديمقراطي تجسدت بتقديم تفسير واضح وجلي عن اسباب العنف العالمي التي لاترتبط بعامل واحد كما نظر اليها مروجي نظرية صراع الحضارات او مختزلي اسباب العنف المقتصرة على العوامل الاقتصادية ، وانما اسباب العنف ترتبط بجملة من العوامل المتعددة واولها الهوية الثقافية ، والتركيز على عامل واحد منها، والعوامل الاجتماعية والاقتصادية، والعقم السياسي وعدم القدرة السياسية. وطرح سبل معالجتها وامكانيات التصدي لها عن طريق استلهام المسارات المدنية الواجب اعتمادها في البلدان الديمقراطية بدلاً من المبادرات العسكرية التي يجري التعامل بها مع تهديدات العنف. وضح سِن بأن المسارات المدنية نحو السلام كانت دائماً وستبقى الطرق الاساسية لمواجهة العنف والارهاب بنجاح. اذ استرشد سِن بقول بوذا: "ان الحل لمعظم المشكلات يكمن في نهاية المطاف في فهم اكثر وضوحاً وهذا يتطلب الالتزام الفكري بدلا من عمل فوري". توجد علاقة مهمة وقوية للقدرة السياسية على الفهم الواضح عن كيفية عمل المجتمع وقيامه بوظائفه وتوظيف هذا الفهم بأتجاه السلام وليس العنف والاقتتال. انبثقت من الفكرة الاساسية للكتاب اعلاه ،افكار فرعية بحثت عن مجمل الاسباب المولدة للعنف والارهاب في العالم المعاصر، ومنها مايلي:

1- **عدم الاعتراف بالتنوع الثقافي** : والتركيز على اختلاف واحد من بين مجموعة من الاختلافات المكونة لانتماء الافراد. كالعمل على ابراز الانتماء الديني وتجاهل بقية الانتماءات الاخرى القائمة على اساس اللغة والثقافة والاداب والالتزامات السياسية والتفاعلات الاجتماعية، والحضارة والقومية والانتماء السياسي والنوع والطبقة ومكان الاقامة. حمل سن مسؤولية سفك الدماء في العالم ، المؤمنون بتعزيز فكرة فردية الهويات.

---

***الكومنولث:هو منظمة رابطة الشعوب البريطانية المعروفة بدول الكومنولث. وهو اتحاد طوعي يتكون من 53 دولة جميعها كانت خاضعة للامبراطورية البريطانية سابقاً ، بأستثناء موزمبيق وراوندا. لايحكم هذه المنظمة القوانين وليس لديها ميثاق ، بل ان الدول الاعضاء فيها يوقعون مجموعة من الاعلانات او القرارات التي توثق المقايس والمبادئ المشتركة. تضم رابطة الكومنولث الحديثة بما يعادل ثلث دول العالم ، ويصل تعداد شعوب هذه الدول الى 1.7 مليار نسمة يكونون ربع سكان العالم. بعض دول الاعضاء اغنى دول العالم ، وبعضها افقرها، وبعضها اكبر دول العالم مساحة وبعضها اصغرها. من اهم اعلاناتها " اعلان سنغافورة لعام 1971م" و " اعلان هيراري للكومنولث لعام 1991م" جسد اعلان هيراري اتفاقاً مهما اكد ما تعتقد به رابطة الكومنولث، ومنها نشر وتشجيع الديمقراطية والحكم الصالح، احترام حقوق الانسان وسيادة القانون، وتنمية اقتصادية واجتماعية مستمرة. المصدر السابق ، ص179.

2- **اللامساواة الاقتصادية الهائلة:** ان مقياس اللامساواة في الاقتصاد في فكر سِن مربوط بالوضع الاجتماعي والتنوع الثقافي. فالبعد الاجتماعي لانعدام المساواة لايتم كشفه من خلال نسبة ارتفاع او انخفاض الدخل بين نسبة المداخيل للفئة الاعلى او الادنى للحد المطروح منهما، لوجود فروق اخرى ترتبط بها على سبيل المثال: الاصل العرقي(كلون البشرة بيضاء ام سمراء) ،والوضع الاجتماعي المرتبط بالهجرة كونها حديثة ام مقيمة بشكل سابق ومستقرة لمدة زمنية معتد بها. أن الفقر لا ينتج بالحتمية عنفاً بمعزل عن الحركات السياسية والتفاعلات الثقافية والاجتماعية ايضاً. من اجل معالجة الفقر واللامساواة يجب ان يكون هنالك تدخل للدولة برعاية برامج الرعاية الاجتماعية ، ودور السياسة العامة المستنيرة في تصحيح الاستخدام الحالي السيء للعمل الذي يضر بمن يقع عليه التمييز. ان الاطروحة الاساسية التي اراد ان يعرضها سِن هي ان المسائل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية تحتاج الى جهد جدي كي تتكامل.

تمثل تشخيص الخلل: بان التعامل مع الناس لا يتم بمنح الفرص لهم على اساس الكفاءة والمساواة الانسانية بالحقوق، وانما بالتفضيل والتمييز وفق الفروق المذكورة انفاً، وهو ما يولد جرحاً بالشعور تجاه الاخرين والغضب الداخلي الذي قد يتحول الى كره او حقد معلن عند توفر ظروف اكثر حدة بإنتاج معاناة اخرى للأفراد.

**3- منح الاولوية للأمن القومي على الامن الانساني، والامن الانساني في مقابل التنمية البشرية:**

تمنح الدول الامن القومي اهمية كبيرة تفوق الامن الانساني، في حين يوجد دور بعيد المدى للتأثيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية التي لا يستطيع المفهوم المحدود للأمن القومي ان يلتقطها بسهولة. ان مركز اهتمام الامن الذي يهم الناس يجب ان يركز على حياة الناس لا على قوة الدولة. اما التنمية البشرية فأنها تهتم بنزع العراقيل المختلفة التي تعيق الحياة البشرية ، وتمنع ازدهارها. في حين ان الامن الانساني يتطلب الحماية من المخاطر التي تنتج الحرمان المفاجئ. يتطلب الامن الانساني الحماية من هذه المخاطر ويدعو ايضا الى تمكين الناس من اجل ان يكونوا قادرين على التكيف مع حدوث هذه المخاطر والتغلب عليها ومنع وصولها اليهم والوقاية منها عندما يكون ذلك ممكناً. فكلما كان هنالك رفاه وتقدم اقتصادي عُزز الامن الانساني وضعفت نسبة العنف وعدم السلم والعكس صحيح.

**4- نظرية صراع الحضارات:** التي عرفت الحضارات بمصطلحات دينية بشكل اساس ، دعت الى التمييز بين "العالم الاسلامي" و " العالم الغربي المسيحي- اليهودي" و "العالم البوذي" و"العالم الهندوسي" وهلم جرا ". مما جعل التفاعل والتداخل فيما بين الحضارات قليل جداً ، بينما زاد التباعد ومن ثم الصراع. فند سن هذه النظرية وصحة اساسها بالإشارة الى التفاعلات عبر التاريخ للأفكار البناءة

والتأثيرات عبر حدود الدول والمناطق في حقول مختلفة كبيرة كالفنون والادب والموسيقى ، الرياضيات ، العلوم الهندسة ، التجارة والتبادل التجاري ، وانخراطات البشر الاخرى. فالمعرفة الاكبر بين الحضارات وبين الاجانب يمكن ان تولد تفاهماً عوضاً عن عداوة اكبر. ان العوامل الثقافية والاجتماعية وايضا سمات الاقتصاد السياسي كلها مهمة في فهم العالم اليوم. هذا التكامل تعامل معه بازدراء المنظرون القدريون لاشتباك الحضارات ، والمدافعون المتسرعون عن الاختزالية الاقتصادية.

خرج تقرير هيئة الكومنولث بمجموعة من الاستنتاجات التي عبرت عن المسارات المدنية ، المقترنة بمبادئ دول الكومنولث التي تؤكد على الاحترام والتفاهم، الواجب اعتمادها من قبل الحكومات بغية محاربة العنف والارهاب على مستوى الدول الاعضاء ودول العالم الاخرى لحالات ما بعد النزاع وبناء السلام، انطلاقاً من العيش في عصر الترابط العالمي الكبير، ومنها ما يأتي:

1-**استخدام الحوار وتعددية الاطراف:** واحدة من النقاط الرئيسية التي ركز عليها هذا التقرير هي الحاجة الى تعددية اطراف اكثر نشاطاً لمعالجة المشكلات المشتركة في عالمنا الذي مزقته الحرب. وبالفعل كان التركيز على الحوار على اساس الاعتراف بكرامة جميع الشعوب بمنزلة اسلوب عمل جوهري في الكومنولث ، وهو ما اطلق عليه منهج الكومنولث. اذ جرى التأكيد على اهمية تعددية الاطراف والاحترام المتبادل في المساعدة على خلق مناخ اكثر ايجابية للتسامح والدعم والتعاون.

2-**التزام المسارات المدنية يجب ان لا تقتلعه المبادرات العسكرية:** كثير من المشكلات يجب ان تعالج معالجة شمولية اكثر من خلال الوسائل المدنية. اضافة الى مايمكن ان تحققه الاجراءات الامنية. ما نحتاجه اليوم اعترافاً حاسماً بالدور الضروري للطرائق المدنية للسلام والامن. وقليل جداً من القضايا اليوم له مثل هذه الاهمية.

3-**التصدي للمظالم والاذلال:** مشاعر الذل تساهم بقوة بأنعدام الاحترام والظلامة ، وتتم معالجة الاذلال وعدم الاحترام من خلال برامج المصالحة ،والادماج بعد حقبات طويلة من النزاع. ان دور الظلم الذي تحفظه الذاكرة مهم في تبرير النزاعات الكثيرة والحفاظ عليها، بما في ذلك الظلم الذي حدث قبل عقود وحتى قبل قرون. لذا يكون مهما تنمية الاحساس لدى الجماعات بالمستقبل والمصير المشترك الذي يمكن ان يسمو على المظالم والاذلال اللذين طال الشعور بهما. بالإمكان الافاة من تجربة لجنة الحقيقة والمصالحة في جنوب افريقيا، فقد تضمنت طريقة عملها ضرورة قيام الحكومة بأمرين :(الاقرار بمنظور المتضرر مع سجلات وقائعية تفصيلية ، وايضا ان تفسح مجالا لدفن العداوات الماضية عندما يجري التعامل مع الظلم المورث بشكل ملائم في الحاضر).

4-**المشاركة السياسية والادماج:** يجب ان تشمل المشاركة السياسية جميع المواطنين في الدولة وحتى المقيمين فيها كمتساوين. وان لايحتاج المعنى السياسي للانتماء الى تفعيل هوية معينة على غيرها. فالهوية الوطنية هي التي تعطي لكل شخص معنى الاعتراف بالمساواة للمشاركة السياسية. ان دور المجتمع المدني ايضا مهم في اوضاع ما بعد النزاع ، من خلال العمل على تقارب الناس في الهويات التي يشتركون فيها، لا تلك الهويات التي فرقتهم في السابق. وان يكون له دور في مناصرة القضايا التي لا تحظى بشعبية، وعلى ذلك يتطلب بلورة سياسة عامة مدروسة اكثر من جهة ، وازالة السخط الناتج من عدم الاستماع الى صوت الجماعات الذي يساهم في نهاية المطاف الى الغضب والعنف.

**5-مشاركة المرأة السياسية:** جرى العمل في كثير من الدول على اعطاء النساء فرص محدودة لتنمية مهاراتهن في النقاش التشاركي وصنع القرار على المستوى المحلي والوطني. في حين تمت الاشادة بتجربتهن المشتركة في احلال السلام التي جعلت الامم المتحدة تعترف بهذا الدور رسميا في قرار مجلس الامن رقم (1325). اذ حاول هذا القرار ان يطور طريقة اكثر منهجية في التشاور مع النساء واشراكهن في عمليات السلام واعادة البناء. ان القانون يجب ان لا يكون اعمى تجاه اهتمامات النساء بل يسمح ايضا بالإفادة من المكاسب التي حققتها الفاعلية النشطة للنساء. مثلا ساعدت قيادة القاضية كيت اوريغن لمحكمة جنوب افريقيا الدستورية مساعدة قوية في تقوية النظام التشريعي في الدولة حديثة الديمقراطية. فضلاً عن وجود امثلة خرى لقيادة النساء في دول شرق اسيا، حيث تمكنت النساء من الوصول الى قمة السلطة، ففي سريلانكا اصبحت سيريمافو باندرانايكة رئيسة للوزراء في عام 1959م وكانت خلفيتها الدينية بوذية. وانتخبت انديرا غاندي رئيسة للحكومة الهندية. وغدت بينظير بوتو اول رئيسة وزراء في بلدها باكستان واول رئيسة حكومة في العالم الاسلامي. وانجبت بنغلادش اكثر من امرأة قائدة سياسية مثل السيدة خالدة ضياء الرحمن وشيخة حسينة. احد المعوقات غياب القوانين المتعلقة بالمساواة الجندرية المستندة بشكل كبير الى معايير حقوق الانسان.

6-**اسهامات الاعلام والاتصالات:** لوسائل الاعلام والاشكال الاخرى من تكنولوجيا الاتصالات تأثير هائل في المساعدة على تشكيل الراي العام ومشاعره. يجب ان يرافق التشديد على الدور البناء للإعلام والمدعوم بشدة، اعتراف واقعي بالمشكلات التي يجب ان يحترس منها الاعلام. فالمسؤولية الاعلامية متلازمة اخلاقيا مع حرية الاعلام. ضرورة الاعتراف بدور الاعلام غير المقيد والمزدهر في تحسين المشاركة السياسية والحوار، سامحاً عبر ذلك للمظالم بان تبث وان يجري التعامل معها وان يسهل

الاستماع الذي ينبغي ان تحظى به اراء الجمهور وشكاواه. حرية التعبير يجب ان تكون مشروعة وسليمة والتي هي مركزية للمسارات المدنية والامن. ودائما من الافضل ان يكون ضبط النفس نابعا من المسؤولية المهنية والاجتماعية بدلا من القيود التي تكون مفروضة من الخارج.

7-**التعليم ودور الفئات الشابة:** يأخذ التعليم دوره في حث الطلاب على روح المشاركة والحوار وان يتم تطوير تفكير الطلاب بالوسائل المتبعة في التعليم عن طريق المدارس والمعلمون. وان دورهم مهم وجوهري في المنظورين السلمي والعنيف، في **المنظور السلمي:** اذا تم منحهم الثقة والاحترام والفرص بالمشاركة بالحوار والنقاشات. **والمنظور السلبي:** اذا تم اهمالهم وتهميشهم ولاسيما عندما تكون الاعراف الاجتماعية مساعدة على هذا التهميش والاهمال فأنها ستنجرف مع الحركات العنيفة وتتبع الايديولوجيات المتطرفة التي تعطي مكانة واسعة لمشاركتهم وادوارا في القيادة ايضا مما تكون جاذبة لهم. للتعليم دور كبير في تشكيل تماسك اجتماعي اكبر ، لايتعلق التعليم في المدرسة فحسب والكلية وانما التعليم مدى الحياة متضمنا مواقف خاصة جدا. يجب ان يتضمن التعليم النوعية الجيدة والشاملة الذي يشجع الاحترام بين جميع الشعوب ولا يطرح فكرة ان عقيدة احدهم هي الافضل. فالتعليم مصدر طاقة هائلة للتغلب على التهميش وتوليد الشعور بالاحترام والتفاهم بين السكان المتنوعين ولاسيما فئة الشباب. للتعليم غير الطائفي والمنفتح على المسارات المدنية للسلام والامن اهمية كبيرة، الذي يوسع الوصول للتفاهم والتوصل الى المنطق بدلا من ان يحده. ضرورة حث الفئات الشابة على التفاعل في عالم متغير بتنوعاته الاقتصادية ومواقعه الاجتماعية وهوياته الثقافية ورواياته التاريخية وان لاتكون الفئات الشابة متلقية سلبية لهذه الاشياء. مع الدعم المناسب والارادة السياسية يمكن للفئات الشابة ان تكون قوة ناشطة وايجابية للتنمية محليا ووطنيا ودوليا.

**من الايجابيات التي تم استخلاصها** من كتاب السلام والمجتمع الديمقراطي، لفت الانتباه الى اسباب متعددة وكثيرة للعنف في عالم اليوم، الذي عانى من احداث العنف المتعددة والمتكررة. وحث الحكومات بقياداتها ومسؤوليها، والنشطاء السياسيين والمجتمع المدني على الاخذ بمبادئ دول الكومنولث القائمة على اساس الاحترام والتفاهم والحوار في جميع المسائل المطروحة والتي تحتاج الى معالجات سواء كانت شاملة ام جزئية ولا سيما بعد احداث النزاع ومحاولات بناء السلام. اي انه ركز الاهتمام على فكرة الاستيعاب والاحتواء عن طرق الحوار والتفاهم والاحترام ، والحكم بالنقاش بعده احد اكبر واهم سمات الديمقراطية قديماً وحديثاً. كذلك عدم الركون الى النظريات والايديولوجيات التي تصور اسباب العنف على وفق ما تراه فقط من منظور من قام باعدادها وصياغتها، لأهداف تتعلق بجذب النظر على

عامل واحد دوناً عن العوامل الاخرى بغية استقصائه والحد منه وجعله عدوناً للأخرين كنظرية صراع الحضارات. او بهدف غض النظر عن العوامل الاخرى بغية عدم التطرق لها ومعالجتها لأنها تستغرق وقتاً اكثر مما يجب لتحصيل النتائج المتوخاة ،وتستلزم موارد وامكانيات قد تكون متاحة وغير مستثمرة او غير موجودة ، مما يتطلب العمل على ايجادها وتورديها. كما ان الافكار الواردة في الكتاب شددت على دور المرأة الايجابية ،وطبيعتها الجانحة نحو السلام وبناء الامن والاستقرار النابع من تكوينها الطبيعي والبايولوجي. فضلاً عن اهمية التعليم وادوار الفئات الشابة في المجتمعات لبناء السلام.

**اما المعوقات للأفكار الواردة** في كتاب السلام والمجتمع الديمقراطي تتجسد بطرق واليات تطبيقها من قبل الحكومات وقادتها وفقاً للأولويات الموضوعة من قبلهم، فضلاً عن المعتقدات الراسخة لديهم. مما يتطلب العمل على تفكيكها واعادة بنائها، واننا اذ نعتقد بأن الاستمرار على المساهمات الداعية الى تسليط الضوء على اسباب العنف المتنوعة والمتزايدة ، وبيان وسائل تحييده ،سيحقق النتائج الايجابية المطلوبة.

**اختص الكتاب** بأحد اهم معوقات بناء الدول واستقرارها وامنها وتنمية مواردها، فضلاً عن تعزيز العلاقات مع دول النظام العالمي بما يحقق الازدهار والرخاء للإنسانية، وتعزيز حقوق الانسان. الكتاب مصدر مهم من مصادر البحث والدراسة في مجال الفكر السياسي والعلاقات الدولية والنظم السياسية ،التي يعنى بها طلبة الدراسات العليا والباحثين ممن لديهم اهتمامات بحثية بإزالة اسباب العنف والنزاع ، وبناء السلام، وحقوق الانسان، مما يمنح الكتاب قيمة عليا واهمية كبيرة لقراءته والاستفادة مما فيه من معلومات.